Assessing Banking Fragility by Its Sources (An Analytical Study of Private Conventional Banks Operating in Syria)

Amal Ahmad*
Dr. Rime Mahmoud**
Dr. Zeinab Mhanna***

(Received 19 / 8 / 2026. Accepted 9 / 9 / 2026)

□ ABSTRACT □

This research aims to assess banking fragility and identify its primary sources—credit fragility, capital fragility, and profitability fragility in the 11 traditional private banks operating in Syria during the period 2010–2023. To achieve this, an analytical study was conducted using several annual quantitative indicators: the non-performing loan (NPL) index to measure credit fragility, the Taxes index to measure capital fragility, and the Minsky index to measure profitability fragility. The results showed that credit fragility is the primary source of banking fragility, as most banks suffered from high levels of non-performing loans according to the NPL index, with Arab Bank exhibiting the most credit fragility. Conversely, the results did not reveal capital fragility according to the Taxes index, indicating acceptable capital levels across the banking sector. However, some banks, such as Arab Bank and Bank of Syria and the Gulf, did experience capital fragility at the bank level. While the Minsky index results indicated low profitability vulnerability for all banks, with the exception of Bank of Syria and the Gulf, which suffered from moderate profitability vulnerability, Bank of Syria and the Gulf was the most vulnerable according to the three sources, while Al-Sharq was the least.

Keywords: Banking fragility, NPL index, Taxes index, Minsky index, Syrian private banks.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

***Master's Student , Department of Finance and Banking Sciences , Faculty of Economics , Latakia University (Formerly Tishreen) , Syria. amal.ahmad@latakia-univ.edu.sy.**
****Associate Professor , Department of Finance and Banking Sciences , Faculty of Economics , Latakia University (Formerly Tishreen) , Syria.**
rime.mahmoud@latakia-univ.edu.sy.
***** Assistant Professor , Department of Finance and Banking Sciences , Faculty of Economics , Latakia University (Formerly Tishreen) , Syria. zeinab.mhanna@latakia-univ.edu.sy**

تقييم الهشاشة المصرفية وفقاً لمصادرها
(دراسة تحليلية في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا)

أمل أحمد*

د. ريم محمود**

د. زينب مهنا***

(تاريخ الإيداع 19 / 8 / 2026. قُبِل للنشر في 9 / 9 / 2026)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تقييم الهشاشة المصرفية وتحديد مصادرها الأساسية المتمثلة في (هشاشة الائتمان، هشاشة الرسملة، هشاشة الربحية) في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا والبالغ عددها /11/ مصرفاً خلال الفترة (2010–2023). ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على دراسة تحليلية من خلال استخدام عدة مؤشرات كمية سنوية، حيث تم استخدام مؤشر القروض المتعثرة لقياس هشاشة الائتمان، ومؤشر Taxes لقياس هشاشة الرسملة، ومؤشر Minsky لقياس هشاشة الربحية. وأظهرت النتائج أن هشاشة الائتمان تمثل المصدر الأساسي للهشاشة المصرفية، إذ عانت معظم المصارف من مستويات مرتفعة من التعثر وفقاً لمؤشر القروض المتعثرة، وكان بنك العربي الأكثر هشاشة في الائتمان. في المقابل، لم تُظهر النتائج وجود هشاشة رسملة وفقاً لمؤشرTaxes، مما يشير إلى وجود مستويات مقبولة من رأس المال في مستوى القطاع المصرفي، إلا أن بعض المصارف عانت من هشاشة الرسملة في مستوى المصرف مثل بنك العربي وسوريا والخليج. بينما أشارت نتائج مؤشر Minsky إلى وجود هشاشة منخفضة في الربحية لجميع المصارف، باستثناء بنك سوريا والخليج الذي عانى من هشاشة متوسطة في الربحية. كان بنك سوريا والخليج الأكثر هشاشة وفقاً للمصادر الثلاث والشرق أقلها.

الكلمات المفتاحية: الهشاشة المصرفية، مؤشر القروض المتعثرة، مؤشر Taxes، مؤشر Minsky، المصارف الخاصة السورية.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

* طالبة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) ، سورية.
amal.ahmad@latakia-univ.edu.sy
**أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) ، سورية.
rime.mahmoud@latakia-univ.edu.sy
***مدرس، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) ، سورية.
zeinab.mhanna@latakia-univ.edu.sy

1) مقدمة:

تُعدّ المصارف أحد أهم دعائم الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، نظراً لدورها الرئيسي كوسيط مالي بين مصادر الأموال واستخداماتها، ما يجعلها عرضة لمختلف أنواع المخاطر التي قد تضعفها، والتي قد تشكل مصدراً كامناً للهشاشة المصرفية. حيثُ يُعد مفهوم الهشاشة المصرفية من المفاهيم الحديثة نسبياً التي تطرق إليها Minsky[3] عام 1977، إذ تشير إلى حالة الضعف الهيكلي في الركائز الأساسية للمصارف والتي تظهر عند التعرض للصدمات، مما قد يؤثر على المصارف ويعوقها في أداء وظائفها ونشاطها بكفاءة وفعالية.

خلال الفترة (2010–2023) تعرض القطاع المصرفي في سوريا للعديد من التحديات والصدمات السياسية والاقتصادية والتي تمثلت في الثورة السورية والعقوبات الاقتصادية والتي كان من تداعياتها: تدهور قيمة العملة السورية، ارتفاع معدلات التضخم، انكماش النشاط الاقتصادي، وتراجع القدرة على سداد القروض وفوائدها لدى شريحة واسعة من العملاء. لهذا كان من ضروري تقييم الهشاشة المصرفية لهذا القطاع خلال هذه الفترة وفقا لمصادرها الرئيسية والتي تتمثل: بالائتمان، وهو النشاط الأساسي للمصارف ومصدر دخلها الرئيسي. ورأس المال الذي يُعد أهم الدعائم اللازمة لاستمرار عمل المصارف. والربحية، وهي الهدف الذي تسعى لتحقيقه، ويضمن بقائها. وبالتالي فأن هشاشة أحد هذه المصادر قد تكون السبب في هشاشة القطاع المصرفي ككل.

وبناءً عليه: يهدف البحث إلى إعادة تقييم الهشاشة المصرفية للقطاع المصرفي التقليدي الخاص العامل في سوريا منذ اندلاع الثورة السورية حتى عام 2023، وتتبع مصادرها الأساسية استناداً لمؤشر القروض المتعثرة كمقياس لهشاشة الائتمان، ومؤشر Taxesكمقياس لهشاشة الرسملة، ومؤشر Minsky كمقياس لهشاشة الربحية. مع تحديد المصدر الرئيسي للهشاشة المصرفية في حال وجودها.

2) الدراسات السابقة:

2-1- الدراسات العربية:

دراسة الحمداني وعمران في عام 2022 [1] والتي هدفت إلى قياس الهشاشة المالية في المصارف العراقية التجارية والبالغ عددها (9) مصارف خلال الفترة (2004–2019). تم قياس الهشاشة المالية في المصارف العراقية من خلال مؤشر Taxes، ومن ثم اختبار ذلك إحصائياً من خلال اختبار One Sample T-Test[4]. توصلت الدراسة إلى أن المصارف عينة البحث لا تعاني من هشاشة مالية وفق مؤشر Taxes، وأيضاً إلى قدرة هذا المؤشر على قياس الهشاشة المالية حسب نتيجة اختبار One Sample T-Test .

دراسة محمود ومحمد في عام 2023[2] والتي هدفت إلى قياس الهشاشة المالية في عينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة والبالغ عددها /2/ مصرفاً خلال الفترة (2011– 2020). تم قياس الهشاشة المالية في المصارف العراقية من خلال مؤشر z–score، توصلت الدراسة إلى أن المصرفان سجلا هشاشة مالية مرتفعة، وبالتحديد خلال الأزمة (2014–2018)، وكان مصرف الخليج التجاري هو الأكثر هشاشة مالية مقارنةً بالمصرف العراقي الأهلي.

[3] عالم اقتصادي أمريكي اشتهر بنظرية" عدم الاستقرار المالي" التي تنص على أن الاستقرار يولد عدم الاستقرار.

[4] هو اختبار إحصائي يستخدم لمعرفة ما إذا كان متوسط عينة واحدة يختلف بشكل معنوي عن قيمة ثابتة أو متوقعة للمجتمع، وهو يفيد عندما نريد مقارنة متوسط البيانات بأي قيمة مرجعية أو أي قيمة مفترضة.

دراسة القمحة والشلبي في عام 2024 [3] والتي هدفت إلى دراسة أثر مخاطر السيولة المصرفية في الهشاشة المصرفية في المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها (11) مصرفاً خلال الفترة (2010–2022). استخدمت الدراسة مخاطر السيولة (المتغير المستقل) مقاسة من خلال ستة مؤشرات رئيسية هي: فجوة الاستحقاق[5] وفجوتي السيولة[6]، ونسبة التغطية النقدية[7]، بالإضافة إلى نسبتي مخاطر سيولة التمويل[8]. بينما كان المتغير التابع هو الهشاشة المصرفية مقاسة بستة مؤشرات متنوعة، شملت مؤشري Altman (z-score & z''-score)، ونسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، ونسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات، ومؤشر (Mulligan)، ومؤشر (Minsky). ولتحقيق الهدف اعتمدت الدراسة على منهجية بانل الساكنة، ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لفجوة الاستحقاق في كل من مؤشري Altman (z-score & z''-score) ومؤشر Minsky، ولها أثر سلبي في نسبة رأس المال إلى الموجودات. ويوجد أيضاً أثر سلبي لفجوتي السيولة في نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات. كما يوجد أثر إيجابي لنسبة التغطية النقدية في مؤشر Altman(z-score)، وأثر سلبي في مؤشر Mulligan. كما يوجد أثر إيجابي لمخاطر سيولة التمويل (التسهيلات الائتمانية إلى الودائع) في نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات ومؤشر Altman(z-score)، وأثر سلبي في مؤشر نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، وأخيراً يوجد أثر إيجابي لمخاطر سيولة تمويل (الودائع إلى إجمالي الموجودات) في مؤشر Altman (z-score).

دراسة أحمد في عام 2025 [4] والتي هدفت إلى بيان تأثير فاعلية التكنولوجيا المالية في الحد من الهشاشة المالية في المصارف العاملة في مصر والبالغ عددها (8) خلال الفترة (2013_2023). تم استخدام المنهج التحليلي في بيان واقع التكنولوجيا المالية (المتغير المستقل) والتي تم التعبير عنها ببطاقات الائتمان، وماكينات الصراف الآلي، بينما كان المتغير التابع الهشاشة المالية مقاسةً من خلال نموذجي Z-score&Minsky، وتم استخدام معامل الارتباط بيرسون للتعرف على مدى قوة الارتباط بين المتغيرات، وأيضاً استُخدمت نماذج الانحدار الخطي. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير طردي معنوي لمقاييس التكنولوجيا المالية في الحد من الهشاشة المالية وفق نموذج Minsky في المصارف المدروسة، بينما لم يُلاحظ وجود تأثير معنوي لمقاييس التكنولوجيا المالية في الحد من الهشاشة المالية وفق نموذج Z-score.

2-2- الدراسات الأجنبية:

دراسة Loloh في عام [5] 2014 والتي هدفت إلى بناء مؤشر لقياس هشاشة القطاع المصرفي في غانا، بحيث يكون مؤشراً للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية، وتحديد مستويات الهشاشة والمخاطرة خلال الفترة (1999–2014). تم استخدام المنهج الكمي بالاستناد إلى نموذج Kibritcioglu (2003)[9] لبناء مؤشر للهشاشة المصرفية، وكانت المتغيرات المستخدمة في بناء المؤشر: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يمثل مخاطر الائتمان،

[5] لوغاريتم (إجمالي الموجودات- إجمالي المطلوبات)

[6] مقاستين بـ (إجمالي التسهيلات الائتمانية – ودائع العملاء) / إجمالي الموجودات، وبـ (صافي الموجودات السائلة – المطلوبات المتقلبة) / إجمالي المطلوبات.

[7] صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

[8] المتمثلتين بنسبة (التسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع، ونسبة (إجمالي الودائع / إجمالي الموجودات).

[9] هو مؤشر يستخدم لرصد التطورات التي تحدث في القطاع المصرفي، يعتمد هذا المؤشر في بنائه على ثلاث مؤشرات رئيسية للأزمات المصرفية هي الودائع المصرفية، الديون المقدمة للقطاع المصرفي الخاص المحلي، والالتزامات الأجنبية للمصارف، وتعكس التقلبات في هذه المؤشرات تغيراً في هشاشة القطاع المصرفي.

الودائع المصرفية وتمثل مخاطر السيولة، الالتزامات الأجنبية للمصارف تمثل مخاطر سعر الصرف. حيثُ تم حساب التغيرات السنوية للمتغيرات، ثم توحيدها باستخدام[10] z- score ، وأخيراً بناء المؤشر وتحديد مستوى الهشاشة. وتوصلت الدراسة إلى وجود 3 فترات من المخاطرة المفرطة و4 فترات من الهشاشة المصرفية المرتفعة، وأيضاً وجود ارتباط بين الهشاشة والأزمات الفعلية في غانا، وأن المؤشر يتنبأ جيداً بالقروض المتعثرة.

دراسة Shang et al في عام 2024 [6] والتي هدفت إلى تقييم شامل لقياس الهشاشة المالية في الصين في مستويين: الهشاشة في مستوى القطاع المصرفي عبر تحليل (15) مصرفاً، والهشاشة في مستوى القطاع المالي الكلي للصين خلال الفترة (2007–2022). تم قياس الهشاشة في المصارف الصينية من خلال أربع مؤشرات: (العائد على متوسط إجمالي الأصول، نسبة السيولة، نسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض المتعثرة)، كما تم بناء مؤشر لهشاشة القطاع المالي من خلال أربعة أنظمة فرعية: (البيئة الاقتصادية[11]، الإنذار المبكر للأسواق المالية[12]، الرقابة المالية[13]، الانفتاح المالي[14])، ومن ثم حساب المؤشر عبر تجميع المؤشرات وترجيحها. توصلت الدراسة إلى وجود هشاشة في القطاع المصرفي الصيني، إلا أنها متفاوتة بين المصارف، وأيضاً وجود هشاشة على مستوى القطاع المالي الصيني وغالباً ما تظهر في فترات الصدمات المالية والأزمات الكبرى.

3–2– التعقيب على الدراسات:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في العديد من النقاط، منها: هدف الدراسة حيثُ تقوم الدراسة الحالية على تحليل ثلاث مؤشرات لتقييم الهشاشة المصرفية، من خلال ربط كل مؤشر بأحد مصادر الهشاشة. كما تختلف في البيئة المدروسة، والمدة الزمنية، وبعض مؤشرات القياس، إذ لم تستخدم أي من الدراسات السابقة المؤشرات الثلاثة معاً، إذ تعكس هذه المؤشرات الركائز الأساسية التي يقوم عليها النشاط المصرفي، والمتمثلة بالائتمان، ورأس المال، والربحية، وبالتالي هشاشة أي منها قد تؤدي إلى هشاشة القطاع المصرفي. إما بالنسبة لدراسة القمحة والشلبي فتتشابه مع الدراسة الحالية بالبيئة المدروسة وبمؤشرات القياس (Minsky & NPLS)، وتختلف معها بمؤشر Taxes. وبالرغم من استخدام الدراسة السابقة لمؤشرات أخرى لقياس الهشاشة المصرفية، إلا أنها لم تعطي أهمية لتتبع مصادر الهشاشة المصرفية وتحليلها، بل ارتكزت على دراسة أثر السيولة المصرفية في الهشاشة المصرفية.

3) مشكلة البحث:

برزت الهشاشة المصرفية كأحد الأسباب التي تهدد سلامة القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري، ولاسيما في ظل الاضطرابات الاقتصادية والمالية التي مرت بها سوريا خلال الفترة (2010–2023)، الأمر الذي انعكس سلباً في استقرار القطاع المصرفي وأدائه. ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1. هل يعاني القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري من هشاشة ائتمانية وفقاً لمؤشر القروض المتعثرة خلال الفترة (2010-2023)؟

[10] ويقصد بها تحويل كل متغير إلى درجة معيارية z-score، وهو أسلوب يجعل المتغيرات الثلاثة قابلة للدمج في مؤشر واحد، وذلك لضمان أن كل متغير يساهم بشكل متوازن في المؤشر.

[11] وتم التعبير عنها من خلال (معدل نمو الناتج المحلي، معدل نمو الاستثمار في الأصول الثابتة، معدل نمو عرض النقود، معدل التضخم).

[12] وتم التعبير عنها من خلال (نسبة السعر إلى الأرباح، القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي، تقلبات مؤشر الأوراق المالية، الاعتماد على الديون).

[13] ونم التعبير عنها من خلال (M2/M1)، سعر الفائدة الحقيقي على الودائع، معدل نمو القروض، العجز المالي / الناتج المحلي الإجمالي).

[14] وتم التعبير عنه من خلال (نسبة الدين، درجة الاعتماد على التجارة الخارجية، رصد الحساب الجاري إلى الناتج، نسبة خدمة الدين، مدة تغطية الواردات).

2. هل يعاني القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري من هشاشة الرسملة وفقاً لمؤشر Taxes خلال الفترة الزمنية (2010-2023)؟

3. هل يعاني القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري من هشاشة الربحية وفقاً لمؤشر Minsky خلال الفترة الزمنية (2010-2023)؟

4. أي من المصادر الثلاثة السابقة المصدر الرئيسي الهشاشة المصرفية خلال الفترة الزمنية (2010–2023)؟

4) أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من ضرورة وأهمية دراسة الهشاشة في بيئة مصرفية تعاني من صدمات هيكلية، وخلال فترة حرجة من تاريخ الاقتصاد السوري. وأيضاً من أهمية تتبع مصادر الهشاشة المصرفية. الأمر الذي يساهم في تقديم نتائج علمية يمكن الاستفادة منها من قبل الجهات المعنية وصنّاع القرار والسلطات الرقابية، بمّا يمكّنهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على سلامة المصارف، وتحديد مواطن الهشاشة في القطاع المصرفي والحد من آثارها السلبية. ويهدف البحث إلى تحليل وتقييم الهشاشة في القطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري، ومعرفة فيما إذ يعاني من هشاشة مصرفية، وتحديد مصدرها (الائتمان، رأس المال، الأرباح).

5) طرائق البحث وموارده:

تم التأصيل النظري بالاستناد إلى الأدبيات النظرية التي تناولت الهشاشة المصرفية. كما تمت الدراسة التحليلية بالاعتماد على مؤشرات كمية سنوية ترتبط بمصادر الهشاشة المصرفية (الهشاشة الائتمانية، هشاشة الرسملة، هشاشة الربحية). وشمل مجتمع الدراسة جميع المصارف الخاصة العاملة في سوريا والبالغ عددها/14/، أما عينة الدراسة اقتصرت على المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا[15] والبالغ عددها/11/ مصرفاً خلال الفترة (2010–2023).

الجدول التالي يظهر المؤشرات المستخدمة في قياس الهشاشة المصرفية:

جدول رقم (1) المؤشرات المستخدمة لقياس الهشاشة

المؤشر	مصدر الهشاشة المرتبط بالمؤشر	طريقة الحساب	معيار الحكم	الدراسة المرجعية التي تم الاعتماد عليه	أهمية استخدام المؤشر
مؤشر القروض المتعثرة	هشاشة الائتمان	$\frac{NPLS}{Total\ Loans} * 100$ NPLS : القروض المتعثرة. Total Loans: إجمالي القروض.	10%، الارتفاع عن هذه النسبة يعني وجود هشاشة ائتمانية، والانخفاض عنها يعني عدم وجود هشاشة ائتمانية.	دراسة (Cree et al,2019) دراسة (القمحة والشلبي، 2024)	أداة كمية تعكس جودة الأصول والمخاطر الائتمانية، وبالتالي قد تعطي صورة عن الهشاشة الائتمانية في المصارف.
Taxes	هشاشة الرسملة	$\frac{NPLS + Fixed\ Asset}{Equity + Npl\ Provisions}$ NPLS: القروض المتعثرة. Fixed Asset: الموجودات الثابتة. Eguity: حقوق الملكية.	معيار الحكم هو الواحد الصحيح إذا كان أكبر من 1 يعني وجود هشاشة الرسملة، أما إذا كان أصغر من الواحد يعني عدم وجود هشاشة في الرسملة.	دراسة (الحمداني وعمران، 2021)	أداة كمية تعكس مدى قدرة رأس مال المصرف على امتصاص الخسارة التي يعاني منها المصرف، والمتمثلة بالقروض المتعثرة والأصول الثابتة التي لا تدر أي عائد.

[15] تم استبعاد المصارف الإسلامية لتعذر تطبيق مؤشر Minsky فيها، وذلك على اعتبار أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفوائد.

		Npls Provision: مخصص الديون المشكوك فيها			
Minsky	هشاشة الربحية	$Ic = \frac{Net\ Income + Interest\ Expense}{Interest\ Expense}$ IC: نسبة تغطية الفوائد Net Income: صافي الدخل **Interest Expense**: مصروفات الفوائد	إذا كان IC≥4يكون تمويل تحوط[16] لا يوجد هشاشة في الربحية. إذا كان 4>IC>0يكون التمويل مضاربة[17] هشاشة متوسطة في الربحية. إذا كان IC<0 يكون المصرف شديد الهشاشة في حالة تمويل Ponzi[18]	دراسة (القمحة والشلبي،2024) دراسة (أحمد، 2025).	أداة كمية تعكس مدى قدرة الأرباح التي يحققها المصرف على تغطية التزاماته المتمثلة بالفوائد وأصل الدين.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات المرجعية.

6)الإطار النظري للبحث:

يتناول هذا القسم مفهوم الهشاشة في مستوى المصارف ومصادرها وفقاً للأدبيات النظرية:

1-6-مفهوم الهشاشة المصرفية(Banking fragility) :

تشير الهشاشة المصرفية إلى قابلية المصارف التجارية للتعرض لمخاطر التعثر أو الإفلاس، ممّا يعكس وجود ضعف هيكلي أو وظيفي في قدرتها على امتصاص الصدمات المالية أو الاقتصادية، ويظهر ذلك في احتمالية عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والمقترضين[7]. وقد تناولت المؤسسات المالية والمنظمات الدولية مفهوم الهشاشة المصرفية في تقاريرها الدورية، إذ عرّف **صندوق النقد الدولي** في تقرير الاستقرار المالي الصادر في أبريل 2023 الهشاشة المصرفية بأنها "تراكم المخاطر والاختلالات في ميزانيات المصارف، الناتجة عن النمو الائتماني المفرط، وفقاعات أسعار الأصول، وعدم التوافق بين العملات، الأمر الذي يجعل النظام المصرفي أكثر عرضة للصدمات المالية ويزيد من احتمالية حدوث الأزمات في حال عدم معالجتها"[8]. كما عرّفها **مجلس الاستقرار المالي** (FSB) في تقريره لعام 2021 على أنها "خاصية كامنة في النظام المصرفي تعبّر عن تراكم الاختلالات التي قد تزيد من احتمال وقوع صدمة تؤدي إلى اضطراب عام في النظام المصرفي". وبمعنى آخر، لا تعني الهشاشة المصرفية بالضرورة وجود أزمة حالية، بل تشير إلى نقاط ضعف كامنة في النظام المصرفي لا تظهر آثارها إلا عند التعرض لصدمة خارجية، كالأزمات الاقتصادية أو الانهيارات في الأسواق المالية"[9]. هذا وقد تناول العديد من الباحثين الاقتصاديين مفهوم الهشاشة المصرفية من زوايا مختلفة، فقد أشار Diamond& Dybvigإليها بإنها:"قابلية النظام المصرفي للتعرض لانهيارات مفاجئة، مثل السحب الجماعي للودائع، نتيجة التغير في توقعات وسلوك المودعين، وليس بالضرورة بسبب الضعف في جودة الأصول أو الأداء المالي للمصرف بحد ذاته"[10]. من جهة أخرى، ركز De Vries على البعد النظامي للهشاشة المصرفية، حيث أشار إلى أنها تنشأ نتيجة التشابه في بيئة العمل والنشاطات والمخاطر التي تتعرض لها المصارف، وعرّفها بأنها" قابلية النظام

[16] المصرف قادر على سداد على سداد كافة التزاماته (الفوائد+ أصل الدين).
[17] المصرف قادر على سداد جزء من التزاماته الفوائد دون سداد أصل الدين.
[18] المصرف غير قادر على سداد أي من التزاماته لا الفوائد ولا أصل الدين.

المصرفي للانهيار الجماعي نتيجة تشابه المصارف في التعرض للمخاطر، سواء بشكل مباشر عبر السوق البيني للإيداعات والقروض المشتركة، أو بشكل غير مباشر من خلال تعرضها للعوامل الاقتصادية الكلية ذاتها"[11].

2-6-مصادر الهشاشة المصرفية:

من أهم مصادر الهشاشة المصرفية[19]:

1. هشاشة الائتمان (Credit fragility): وهي الحالة التي يكون فيها الائتمان الممنوح من المصارف ضعيف الجودة، أي أن جزءاً كبيراً منهُ معرضاً للتعثر أو غير مدعوم بضمانات قوية. وترتبط هشاشة الائتمان عادةً بارتفاع القروض المتعثرة، وبضعف قدرة المصارف على امتصاص صدمات رأس المال المنخفض، وضعف السيولة، وأيضاً بالتوسع المفرط في الإقراض دون تقييم كافة المخاطر[12] .

2. هشاشة الرسملة (Capital Fragility): وتعني وفقاً لــ بازل III "ضعف في القاعدة الرأسمالية للمصرف، أي أن رأس المتاح لديه غير كافٍ لامتصاص الخسائر المحتملة أو مواجهة الصدمات". ومن أهم مظاهرها: (انخفاض نسبة كفاية رأس المال، ارتفاع الرفع المالي، الاعتماد المفرط على الأموال المقترضة بدلاً من رأس المال الخاص) [13].

3. هشاشة الربحية (Fragility of profitability): تشير إلى انخفاض قدرة المصرف على توليد أرباح مستقرة ومستدامة، حيث يؤدي تراجع الربحية إلى تقليل قدرة المصرف على امتصاص الخسائر، وإلى عدم تمكنّه من الوفاء بالتزاماته، وأيضاً إلى إضعاف رأس المال وزيادة احتمالات التعثر المالي[7] .

4. هشاشة السيولة(Liquidity Fragility): تُشير إلى ضعف قدرة المصرف على تلبية التزاماته النقدية عند الاستحقاق، أي عندما لا يمتلك ما يكفي من السيولة (نقد أو أصول سائلة) لتغطية طلبات السحب أو المدفوعات في الوقت المحدد[14].

3-6- العلاقة بين مصادر الهشاشة (الائتمان – رأس المال – الربحية) والهشاشة المصرفية:

يشكل ضعف جودة الائتمان وتدهور الأصول الائتمانية أحد أهم مصادر الهشاشة المصرفية، فقد تقوم المصارف بالتوسع في الإقراض لعدة أسباب تتمثل، بمشكلات الحوكمة والحوافز الإدارية[20]، المنافسة القوية مع المصارف الأخرى[21]، وسلوك القطيع[22]، وهذا ما يخفض من جودة الائتمان الممنوح، ويزيد مخاطر التعثر التي تظهر مدى هشاشة الائتمان في المصارف، وبدورها تعزز من الهشاشة المصرفية [15]. كما يعتبر تدني كفاية رأس المال من المصادر التي تزيد الهشاشة المصرفية، فعندما يكون رأس المال منخفضاً، لا تستطيع المصارف امتصاص الخسائر بسهولة، وتصبح أقل أماناً بالنسبة للمودعين وللسوق، وعليه أي صدمة صغيرة قد تهدد استقرارها [16] . في حين تُعد الربحية سلاح ذو حدين، فانخفاض الأرباح قد يهدد بقاء المصارف واستمراريتها، حيث تسعى المصارف للحفاظ على وجودها من خلال تعويض هذا الانخفاض، وأسهل طريقة لتعويض هي زيادة حجم الإقراض، وليس تحسين جودته، وهذا ما يضاعف الهشاشة المصرفية. وبالمقابل، الأرباح المرتفعة قد لا تكون ناتجة عن كفاءة تشغيلية، وإنما عن إعادة التمويل بالدين، ومعايير إقراض متساهلة، وهنا تكون الهشاشة كامنة وغير مرئية تظهر في الأجل الطويل[17] .

[19] هناك مصادر أخرى للهشاشة المصرفية وتضم: هشاشة العملات، الهشاشة السلوكية، هشاشة الترابط.
[20] قد يسعى المديرون إلى زيادة حجم المصرف أو نفوذهم عبر التوسع في الإقراض حتى لو كان ذلك على حساب جودة القروض.
[21] انخفاض الهوامش يدفع المصارف إلى تخفيف معايير الإقراض لتعويض الربحية.
[22] فبعض المصارف تقلد بعضها في التوسع الائتماني خلال الطفرات الاقتصادية

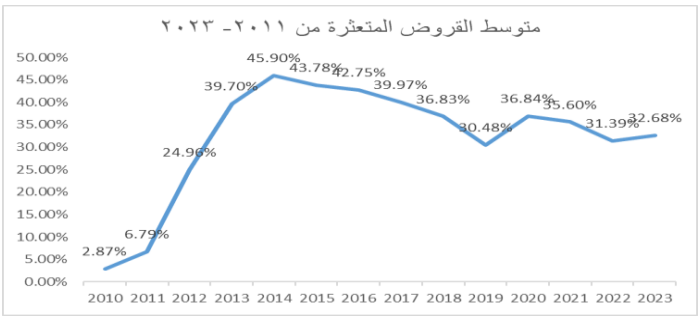
7) النتائج والمناقشة:

في هذا القسم سيتم إجراء دراسة تحليلية للمؤشرات الثلاث المستخدمة لتقييم الهشاشة المصرفية في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، وهي: مؤشر القروض المتعثرة المرتبط بهشاشة الائتمان، مؤشر Taxes المرتبط بهشاشة الرسملة، مؤشر Minsky المرتبط بهشاشة الربحية.

7-1- مؤشر القروض المتعثرة: يُعد من المؤشرات الرئيسية التي تدل على هشاشة الائتمان المقدم من المصارف والمخاطر المرتبطة به، كما ويعتبر مؤشراً على جودة المحفظة الائتمانية [18]. حيثُ تُعد هشاشة الائتمان أحد العوامل التي تؤثر على استقرار المصارف واستمراريتها، وتتوقف على جودة الأصول التي تحتفظ بها المصارف، وعلى اتجاهات القروض المتعثرة [19] . وارتفاع هذا المؤشر عن 10% يعني وجود هشاشة ائتمانية، حيث تواجه المصارف صعوبة في تحصيل ديونها، وضعف في ميزانيتها. والعكس صحيح عند الانخفاض عن 10% يعني عدم وجود هشاشة ائتمانية [20] . ويعطى بالعلاقة [2] :

$$\frac{NPL}{Total\ Loans} * 100$$

7-1-1- تطور متوسط مؤشر القروض المتعثرة للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا:



الشكل رقم (1) متوسط مؤشر القروض المتعثرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

تبين قيم متوسط القروض المتعثرة[23] أن القطاع المصرفي الخاص في سوريا يعاني من هشاشة ائتمانية مزمنة، حيث تجاوزت أغلب القيم القيمة المعيارية 10%. وقد تزامن الارتفاع في مؤشر القروض المتعثرة مع بداية الثورة السورية في عام 2011، ليصل إلى الذروة في عام 2014 حيثُ بلغ (45.90%)، حيثُ زادت القروض المتعثرة لجميع المصارف لتبلغ في المتوسط(8,155 ملياراً) في عام2014 مقابل(1,483 ملياراً) في عام 2011 مع انخفاض طفيف في إجمالي القروض خلال الفترة [21] ، وقد يعود ذلك لما شهدتهُ هذه الفترة من خروج العديد من فروع المصارف عن العمل وخاصة في المناطق التي شهدت اضطرابات سياسية[21]. بالإضافة إلى تدهور العجلة الإنتاجية للعديد من المشاريع الممولة من المصارف مما أثر في قدرتهم على السداد. وأيضاً شعور الخوف الذي دفع العديد من المقترضين عن الامتناع عن سداد التزاماتهم[22]. بالإضافة إلى تراجع قيمة الضمانات الممنوحة مقابل القروض، نتيجة التدهور في قيمتها أو تعرضها للتلف [23] . والجدير بالذكر أن هذا المؤشر سجل

[23] ويحسب من خلال قسمة (مجموع نسب القروض المتعثرة للمصارف/ عدد المصارف).

ارتفاعاً بالرغم من قيام بعض المصارف باتباع سياسية تحوطية[24] مع بداية الثورة السورية، وزيادة نسبة تغطية القروض المتعثرة لتصل إلى (52.7%) في عام 2014 مقابل (22.4%) في عام 2011[24]. ومع بداية عام 2015 بدأ مؤشر القروض المتعثرة بالانخفاض ليصل إلى (30.48%) في عام 2019، حيث انخفضت القروض المتعثرة لجميع المصارف لتبلغ في المتوسط (11,944ملياراً) في عام 2019، مع ارتفاع إجمالي القروض ليبلغ (41,236 ملياراً)[21] . ويعود ذلك إلى إعادة جدولة[25] العديد من القروض المتعثرة بعد سداد بعض العملاء لقروضهم المتعثرة. بالإضافة إلى إعفاء المقترضين من قسم من الفوائد المترتبة عليهم[25] . فضلاً عن قيام مجلس النقد والتسليف باتخاذ قرار ينص على إلزام جميع المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والممكنة لتحقيق عدة ضوابط في منح التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية ومنها: يحظر تمويل أي نشاط أو قبول ضمانات في المناطق الغير مستقرة والآمنة مهما كان نوعها، وأيضاً ألا تقل تسليفات النشاط الإنتاجي عن 50% من إجمالي تسهيلات المصرف المباشرة المنتجة [26] . عاد المؤشر للارتفاع منذ عام 2020 والذي بلغ في المتوسط (36.84%)، حيث كانت القروض المتعثرة لإجمالي المصارف (274ملياراً) وإجمالي القروض (666ملياراً)[21] . وقد يعود هذا الارتفاع الجديد إلى فرض الولايات المتحدة الأمريكية لقانون قيصر على سوريا الذي دخل حيز التنفيذ في 17 حزيران من عام 2020، والذي فُرضت بموجبه حزمة من العقوبات على البنك المركزي السوري، وعلى الأشخاص الأجانب سواءً الأفراد أو الشركات ممن يقدمون الدعم المالي والتقني للحكومة السورية، والدول الدعمة في مجال الطاقة، مما أدى إلى توقف العديد من المشاريع الاستثمارية والإنتاجية وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، مما أثر على مقدرة المقترضين على السداد[27]. بالإضافة إلى تأثر جزء من الديون الممنوحة بالعملات الأجنبية والمحتسبة بالليرة السورية بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية [23]، حيث صدر قرار رقم (169/ م ن) عن مجلس النقد والتسليف الذي يسمح للمصارف المرخص لها بالتعامل بالقطع الأجنبي لتمويل مشاريع استثمارية وتنموية في الجمهورية العربية السورية [28]. ويظهر الجدول الآتي قيم مؤشر القروض المتعثرة للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا خلال المدة من (2010–2023).

[24] اتخاذ إجراءات وقائية واحترازية صارمة من قبل المصارف لتجنب تعثر القروض مثل: تشديد شروط الإقراض، زيادة المخصصات المالية.

[25] اتفاق رسمي بين المصرف والمقترض لتعديل شروط سداد القرض الأصلي عبر تمديد مدة السداد أو تخفيض قيمة الأقساط الشهرية، بما يتناسب مع الوضع المالي الجديد للعميل ومنع زيادة التعثر دون إسقاط الدين.

الجدول رقم (2) قيم مؤشر القروض المتعثرة للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا خلال المدة (2010-2023):

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قطر الوطني	0.00	8.23	29.53	47.34	65.87	64.47	51.92	42.79	33.93	20.90	40.75	39.70	31.82	0.23
الائتمان الأهلي	3.35	9.42	19.79	31.35	25.20	19.99	25.56	19.19	20.35	10.29	14.93	12.51	9.49	11.06
بيمو الفرنسي السعودي	6.89	14.09	31.89	37.11	36.67	29.21	31.56	26.03	17.61	15.08	21.18	20.06	17.10	38.55
العربي	6.43	10.83	41.85	51.04	63.35	69.20	74.93	81.04	87.95	86.82	89.62	92.49	84.17	94.81
الدولي للتجارة والتمويل	0.88	4.64	13.23	23.41	35.86	40.89	32.64	28.26	29.31	22.20	38.87	38.22	38.33	4.24
سوريا والمهجر	0.96	5.61	21.15	41.71	46.61	52.80	62.49	55.76	26.86	18.43	38.56	30.98	27.10	4.97
الأردن	3.85	7.40	37.39	60.29	72.52	54.67	34.82	33.96	32.85	30.01	29.09	25.17	11.98	15.41
الشرق	0.00	2.16	13.88	32.47	31.36	17.91	19.12	14.04	7.96	7.12	14.40	21.95	15.41	18.38
شهبا	1.30	4.33	39.12	53.55	45.00	39.07	46.92	44.31	39.64	35.79	52.28	63.06	65.07	73.46
سوريا والخليج	7.63	7.53	23.98	38.55	50.33	57.99	70.07	74.97	72.71	66.68	39.77	19.39	19.87	44.69
فرنسبنك	0.25	0.45	2.75	19.88	32.14	35.32	20.24	19.36	35.98	21.98	25.14	28.10	24.95	53.64
المتوسط للمصارف	2.87	6.79	24.96	39.70	45.90	43.78	42.75	39.97	36.83	30.44	36.84	35.60	31.39	32.68

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج Excel بالاستناد إلى القوائم المالية للمصارف.

تظهر قيم مؤشر القروض المتعثرة ارتفاعاً في أغلب السنوات عن (10%) بدءاً من عام 2011، فجميع المصارف حققت قيماً أقل من (10%) في عام 2010 وكان أقلها بنك قطر وبنك الشرق حيثُ بلغا (0%)، وتعكس هذه النتيجة من الناحية الاقتصادية، أن المصرفين كانا في بداية نشاطهما التشغيلي خلال فترة قريبة من التأسيس، ما قد يكون رافقه تبني سياسات تحفظية وانتقائية في منح القروض، إضافة إلى محدودية المحفظة الائتمانية في ذلك العام حيث بلغت ل بنك قطر (6.090 ملياراً) ولبنك الشرق (3.661ملياراً) مقابل (0%) من القروض المتعثرة [21] .كما وتظهر النتائج تذبذباً واضحاً في قيم المؤشر مع بقائه مرتفعاً، ما يشير إلى وجود هشاشة ائتمانية مزمنة في جميع المصارف. وبالرغم من انخفاضه لبعض المصارف في عام 2023 مثل بنك قطر (0.23%) حيث انخفضت القروض المتعثرة إلى (282 مليوناً) مقابل (21 ملياراً) في العام السابق، وزيادة إجمالي القروض الممنوحة ليصل إلى (124 ملياراً) مقابل (67 ملياراً) في العام السابق، وقد يعزى ذلك إلى قيام بنك قطر بزيادة رأسماله، مما مكنّه من التوسع في الإقراض وامتصاص الخسائر القروض المتعثرة [21].وشهد أيضاً كل من بنك سوريا والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل انخفاضاً عن (10%) في عام 2023، حيث انخفضت القروض المتعثرة لكليهما وبلغت (2ملياراً) و(4,180ملياراً) على الترتيب، مع ارتفاع إجمالي القروض حيثُ بلغت (46 ملياراً) و (98 ملياراً) على الترتيب[21]. أما باقي المصارف شهدت ارتفاعاً وأكثرها بنك العربي، ويعكس هذا الارتفاع درجة مرتفعة من الهشاشة الائتمانية، حيث تظهر البيانات إن إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة قد بلغ (1,249 تريليوناً) مقابل (1,184 تريليوناً) من القروض المتعثرة[21]. وبناءً على الجدول رقم (2) يمكن تصنيف المصارف من الأكثر هشاشة إلى الأقل هشاشة وفقاً لمدى المتوسط الخاص بالمصرف عن القيمة المعيارية (10%).

جدول رقم (3) تصنيف المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية حسب الهشاشة (%).

اسم المصرف	العربي	شهبا	سوريا والخليج	قطر الوطني	الأردن	سوريا والمهجر	الدولي للتجارة والتمويل	بيمو	فرنسبنك	الائتمان الأهلي	الشرق
المتوسط	66.75	43.07	42.44	34.11	32.10	31.00	25.07	24.55	22.87	16.61	15.44

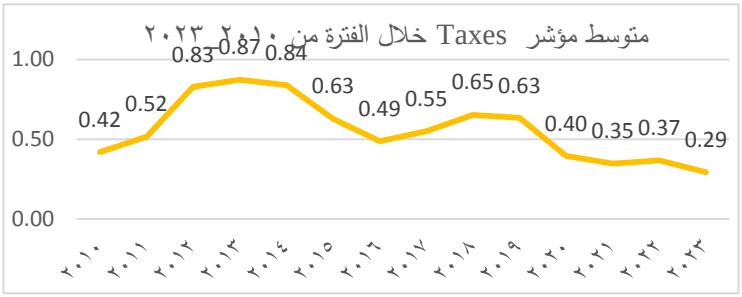
المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى القوائم المالية للمصارف.

2-7- مؤشر Taxes : يُعد مؤشر Taxesمن أكثر المؤشرات ملاءمة للكشف عن هشاشة الرسملة كونه يربط بين مكونات الضغط على رأس المال (القروض المتعثرة+ الموجودات الثابتة) في البسط ومكونات امتصاص الضغط (حقوق الملكية + مخصص الديون المشكوك فيها) في المقام، أي يربط بين تدهور الأصول وقدرة رأس المال على امتصاص هذا التدهور. والتفسير الاقتصادي لهذه العلاقة أن ارتفاع المؤشر عن (1) يعني أن الأصول عالية المخاطر تتجاوز قدرة رأس المال والمخصصات على تغطيتها، مما يشير إلى وجود هشاشة الرسملة. أما انخفاض المؤشر عن الواحد الصحيح يدل على أن المصرف يمتلك قاعدة رأسمالية قادرة على امتصاص الخسائر، أي انخفاض هشاشة الرسملة. ويعطى بالعلاقة[29] :

$$Taxes\ Ratio\ = \frac{Npl + Fix\ Asset}{Equity + NPL\ Provisions}$$

1-2-7- تطور مؤشر متوسط Taxes للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا خلال الفترة (2010-2023):

الشكل رقم (2) متوسط مؤشر Taxes خلال الفترة (2010-2023)



المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excelبالاعتماد على القوائم المالية للمصارف

يظهر الشكل رقم (2) أن متوسط مؤشر Taxes للقطاع المصرفي التقليدي الخاص السوري خلال الفترة من (2010-2023) سجل قيماً أقل من (1)، ما يعني عدم وجود هشاشة في الرسملة، وما يشير أيضاً إلى قدرة رأس المال على امتصاص الخسائر، بالرغم من تدهور جودة الأصول خلال الفترة المدروسة. حيثُ بدأ المؤشر بالارتفاع مع بداية 2011 ليصل إلى الذروة (0.87) في عام 2013، وهي قيمة قريبة من (1)، حيث ارتفعت القروض غير المنتجة والموجودات الثابتة التي لا تدر دخل لأغلب المصارف وبلغ مجموعها (107ملياراً) مقابل إجمالي حقوق الملكية والمخصصات (131ملياراً)[21]. وذلك بسبب تدهور النشاط الاقتصادي وتراجع الإنتاج مما أثر على قدرة المقترضين على السداد مع بداية الثورة في عام 2011 [30]. انخفض المتوسط بشكل تدريجي منذ 2014 ليعود ويرتفع في عام 2018 ويصل إلى (0.65).وكما شهدت الفترة بين (2019-2023) حركة متذبذبة بين ارتفاع

وانخفاض لمتوسط مؤشر Taxes ليصل إلى(0.29) في عام 2023 وهي أقل قيمة سجلها متوسط المؤشر، وقد يعود ذلك إلى قيام العديد من المصارف بزيادة رأس مالها سواء عن طريق أسهم للاكتتاب العام، أو ضم الأرباح المدورة، مثل بنك الأردن، وبنك الائتمان الأهلي وبنك بيمو الفرنسي السعودي، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل [21]. بالإضافة إلى قيام البنك المركزي بوضع حدود وضوابط على منح التسهيلات الائتمانية حيثُ انخفضت القروض المتعثرة لأغلب المصارف [30]. مع زيادة حقوق الملكية لأغلب المصارف حيث بلغت (8,548 تريليوناً) بالإضافة إلى زيادة المخصصات والتي بلغت (1,032تريليوناً) [21]. وبناءً على تطوّر قيم متوسط مؤشر Taxes خلال فترة الدراسة، يتضح أن القطاع المصرفي التقليدي الخاص قد حافظ إجمالاً على مستويات تقع دون (1) طوال معظم سنوات التحليل،وبالتالي لم يصل إلى مستوى هشاشة رسملة هيكلية شاملة، رغم تسجيل بعض المصارف الفردية لقيم مرتفعة نسبياً. ويمكن تفسير هذا الاستقرار النسبي اقتصادياً بعدة عوامل محتملة، من أبرزها: استمرار دعم الملاءة الرأسمالية لدى عدد من المصارف الكبيرة بما يسمح بامتصاص الصدمات، كما يمكن أن يكون لتفاوت أداء المصارف داخل القطاع دور في تخفيض المتوسط العام، بحيث تعوّض المصارف القوية نسبياً ارتفاع المؤشر في مصارف أخرى. و يظهر الجدول الآتي قيم مؤشر Taxesللمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا خلال المدة (2010– 2023):

الجدول رقم (4) مؤشر Taxes في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا خلال الفترة (2010–2023)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قطر الوطني	0.13	0.14	0.15	0.12	0.12	0.08	0.06	0.06	0.07	0.08	0.05	0.05	0.05	0.00
الائتمان الأهلي	0.40	0.51	0.58	0.64	0.54	0.24	0.19	0.16	0.17	0.20	0.12	0.07	0.07	0.07
بيمو الفرنسي السعودي	0.09	0.93	1.24	1.03	1.00	0.76	0.58	0.64	0.69	0.79	0.50	0.39	0.38	0.22
الأردن	0.58	0.72	1.33	1.27	1.28	0.87	0.52	0.59	0.53	0.57	0.26	0.22	0.17	0.09
العربي	0.79	0.61	1.20	1.03	1.11	0.94	0.86	1.06	1.36	1.50	1.03	1.09	1.18	1.21
الدولي للتجارة والتمويل	0.34	0.43	0.54	0.59	0.73	0.67	0.45	0.40	0.49	0.42	0.33	0.28	0.31	0.02
سوريا والخليج	0.73	0.78	1.27	1.32	1.62	1.33	1.26	1.61	1.99	1.36	0.82	0.72	0.79	0.81
فرنسبنك	0.36	0.21	0.26	0.70	0.70	0.53	0.27	0.35	0.66	0.75	0.40	0.31	0.31	0.27
شهبا	0.34	0.33	0.98	0.89	0.87	0.62	0.53	0.54	0.56	0.61	0.44	0.40	0.45	0.43
الشرق	0.41	0.44	0.75	0.98	0.54	0.39	0.27	0.30	0.37	0.42	0.20	0.14	0.14	0.07
سوريا والمهجر	0.45	0.57	0.81	1.02	0.72	0.47	0.38	0.34	0.29	0.29	0.19	0.16	0.19	0.03
المتوسط للمصارف	0.42	0.52	0.83	0.87	0.84	0.63	0.49	0.55	0.65	0.63	0.40	0.35	0.37	0.29

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج Excel بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف

توضح النتائج السابقة لمؤشر Taxes وجود بعض المصارف التي تجاوزت (1) مثل البنك العربي الذي شهد ارتفاعاً حاداً في القروض المتعثرة لتصل إلى (95%) من إجمالي القروض مقارنة مع حقوق الملكية والمخصصات، وذلك بالرغم من التزام البنك بالمحافظة على متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال والبالغة (8%) [21]، إلا أنه غير قادر على امتصاص الخسائر في أصوله، ما يدل على أنه يعاني من هشاشة الرسملة. وأيضاً بنك سوريا والخليج تجاوز(1) في أغلب السنوات حيث بلغ أعلى قيمة(1.99) في عام 2018، حيث انخفضت حقوق الملكية لبنك سوريا والخليج إلى (532) مليوناً مقابل

(ملياراً) العام السابق، وزادت كل من الأصول المتعثرة والثابتة [21]، وبالتالي حسب نتائج مؤشر Taxesيعاني بنك العربي وبنك سوريا والخليج من وجود هشاشة الرسملة على وجه التحديد، ولكن الجدير بالذكر أن القطاع المصرفي ككل لا يعاني من وجود هشاشة الرسملة، وإنما الهشاشة في البنكين المذكورين هي هشاشة على مستوى المصرف، ويعود ذلك إلى السياسات والأساليب المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال داخل المصرف نفسه. كما تجاوز بنك الأردن وبيمو الفرنسي السعودي (1) خلال الفترة (2012– 2014)، فقد تعرض بنك بيمو للسرقة في أحد فروعه عند نقله للأموال في عام 2013 وهذا ما أدى إلى تآكل رأسماله، واستخدام المخصصات اللازمة بالكامل لتغطية خسائر السرقة [21]. ويمكن تصنيف المصارف من الأكثر هشاشة في الرسملة إلى الأقل هشاشة وفقاً لارتفاع وانخفاض متوسطها عن القيمة المعيارية(1):

الجدول رقم (5) تصنيف المصارف التقليدية العاملة في سوريا حسب مؤشر Taxes خلال الفترة (2010– 2023)

اسم المصرف	سوريا والخليج	العربي	بيمو	الأردن	شهبا	فرنسبنك	الدولي للتجارة والتمويل	سوريا والمهجر	الشرق	الائتمان الأهلي	قطر
المتوسط	1.17	1.07	0.66	0.64	0.57	0.43	0.428	0.422	0.39	0.28	0.08

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج Excel بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف.

3-7- مؤشر Minsky: يُعد مؤشر Minsky من المؤشرات المستخدمة في قياس الهشاشة المصرفية، ويُقاس بنسبة تغطية الفوائد، التي تعكس قدرة الأرباح التشغيلية على تغطية أعباء الفوائد المستحقة، ففي حال كانت نسبة تغطية الفوائد أكبر من (4) فالمصرف في حالة تمويل تحوط ، وأرباحه تكفي لسداد الفوائد وأصل الدين(لا يوجد هشاشة في الأرباح). أما إذا كانت نسبة تغطية الفوائد تقع بين [4–0] فالمصرف في حالة تمويل مضاربة، وأرباحه لا تكفي سوى لسداد الفوائد دون أصل الدين(الهشاشة في الأرباح متوسطة)، أما إذا كانت نسبة تغطية الفوائد أقل من (4) فالمصرف في حالة تمويل بونزي، أي الأرباح لاتكفي حتى لسداد الفوائد(يوجد هشاشة شديدة في الأرباح). ويعطى بالعلاقة [31]:

$$Ic = \frac{Net\ Income + Interest\ Expense}{Interest\ Expense}$$

ويقصد بمصروفات الفوائد: الفوائد المدينة التي يدفعها المصرف للمودعين مقابل توظيف أموالهم، تظهر في قائمة الدخل ضمن التكاليف التي تقلل من صافي أرباح المصرف قبل احتساب صافي الدخل.

1-3-7- تطور متوسط مؤشر Minsky للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا خلال الفترة (2010–2023):



الشكل رقم (3) تطور متوسط Minsky خلال الفترة (2010-2023)

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج Excel بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف

يظهر الرسم البياني أن متوسط مؤشر Minsky للقطاع التقليدي الخاص في سوريا يأخذ اتجاهاً تصاعدياً بدءاً من 2010 ليصل إلى (19.88) في عام 2016، ويكون في المستوى التحوطي حيث الأرباح كافية لتغطية الفوائد وأصل الدين، وبالتالي لا يوجد هشاشة في الربحية، وبالرغم من أنه منذ عام 2015 تم رفع الحد الأعلى للفائدة على الودائع التي يزيد أجلها عن عام لتصل إلى سقف 20% بموجب مجلس النقد والتسليف رقم 1266 تاريخ 2015/5/31 في سبيل تعزيز الإيداع طويل الأجل [32]، ما يشير إلى أن القطاع المصرفي السوري التقليدي الخاص في هذه الفترة كان قادر على مواجهة التزاماته من الأرباح التي يحققها. وأظهرت نتائج متوسط مؤشر Minskyانخفاضاً حاداً في عام 2017 وبلغ (1.07-) ويعود ذلك إلى انخفاض الدخل وتحقيق خسارة في صافي الدخل بلغت (28 ملياراً) بالنسبة لأغلب المصارف، وذلك بسبب التحسن المؤقت في قيمة الليرة السورية مقابل الدولار (436 لليرة مقابل 517.43 في العام السابق)[32] ، وخسائر إعادة تقييم مراكز القطع البنيوي الذي أثرت سلباً على النتائج المالية للمصارف[21] . حيث ساد مستوى تمويل بونزي في هذا العام. وأيضاً قد يعود ذلك إلى استمرار تداعيات الثورة وتأثيرها على القطاع المصرفي من خلال تأثيرها على تكاليف التشغيل وبالتالي الأرباح، الأمر الذي أدى إلى تراجع الثقة في القطاع المصرفي من قبل المودعين والمستثمرين[33] . ثم عاد متوسط مؤشر Minsky للارتفاع مع بداية عام 2018 واستمر بالارتفاع حتى عام 2023 وبلغ (90.40)، حيث سجل قفزة كبيرة في عام 2020 (29.53) بعد أن كان في العام السابق (1.79) منتقلاً من المستوى المضاربةً إلى مستوى التحوط، والسبب ذلك أن صافي الدخل شهد ارتفاعاً كبيراً في أغلب المصارف مقارنة بمصروفات الفوائد[21]. وكما أنه في عام 2018 تم تخفيض الحد الأدنى لسعر الفائدة على ودائع الليرة السورية بموجب قرار مجلس النقد رقم (91) تاريخ 2018/7/5 ومنح المصارف حرية تحديد هامش الحركة على الودائع لأجل مما يعزز التنافسية بين المصارف في استقطاب الودائع، وبالتالي زيادة القدرة على الإقراض وتحقيق المزيد من الأرباح [32] . يتضح من الشكل رقم (3) أن القطاع المصرفي اتسم في معظم سنوات الدراسة بمستويات مرتفعة من المتانة المالية وانخفاض هشاشة الربحية. فقد سجل القطاع سبع سنوات ضمن مستوى التحوط، حيث تجاوزت قيمة المؤشر (4)، وهو ما يعكس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية وسداد أصل الدين والفوائد من التدفقات النقدية التشغيلية المتولدة من نشاطها الاعتيادي، الأمر الذي يشير إلى انخفاض هشاشة الربحية. كما سجل القطاع المصرفي التقليدي الخاص ست سنوات ضمن مستوى المضاربة، حيث انخفضت قيم المؤشر إلى ما دون (4) مع بقائها

موجبة، وهو ما يعكس تراجعاً نسبياً في هامش الأمان المالي واعتماد بعض المصارف على إعادة تمويل جزء من التزاماتها، إلا أن ذلك لا يرقى إلى مستوى الهشاشة الحادة. في المقابل، سجل القطاع سنة واحدة فقط (2017) ضمن مرحلة تمويل بونزي بقيمة سالبة للمؤشر، وهي حالة استثنائية تعكس تعرض بعض المصارف لضغوط مالية كبيرة وعدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الالتزامات المستحقة نتيجة خسائر القطع البنيوي، مما يشير إلى ارتفاع مؤقت في درجة الهشاشة المصرفية خلال تلك السنة، وقد يشير ذلك إلى أن هشاشة الأرباح قد تكون كامنة في القطاع المصرفي، والأرباح وهمية. وبصورة إجمالية، فإن توزيع سنوات الدراسة بين سبع سنوات تحوطية وست سنوات مضاربية وسنة واحدة فقط ضمن مرحلة بونزي يدل على أن القطاع المصرفي التقليدي حافظ في المتوسط على مستوى مقبول من الاستقرار في الأرباح خلال فترة الدراسة، وأن حالات الهشاشة الشديدة كانت محدودة زمنياً ولم تمثل السمة الغالبة للقطاع. وبالتالي يمكن الاستنتاج أن القطاع المصرفي التقليدي كان أقرب إلى نمط التمويل التحوطي والمضاربي منه إلى نمط تمويل بونزي، الأمر الذي يعكس قدرة نسبية على الصمود المالي وإن كانت بدرجات متفاوتة عبر السنوات. ويظهر الجدول الآتي قيم مؤشر Minsky للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا خلال الفترة (2010–2023):

جدول رقم (6) يمثل مؤشر Minsky للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة (2010–2023)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قطر الوطني	0.04	4.49	14.26	37.24	25.04	52.62	64.30	−17.14	1.82	3.54	128.17	137.55	22.80	168.51
الائتمان الأهلي	1.52	1.16	1.00	1.20	2.77	5.76	11.85	−1.46	0.83	1.81	19.38	30.58	8.62	78.28
بيمو الفرنسي السعودي	1.87	1.70	0.85	2.31	2.49	6.25	6.90	0.49	2.18	1.55	6.67	14.71	4.25	49.52
الأردن	1.05	1.08	0.28	0.04	0.72	4.83	7.45	−1.41	0.85	1.61	21.12	19.90	7.24	37.42
العربي	1.06	1.41	0.73	3.44	0.93	6.35	9.04	−2.75	0.42	1.27	41.79	45.05	8.78	67.84
الدولي للتجارة والتمويل	1.83	1.80	1.35	1.00	1.00	1.00	6.61	2.65	1.55	3.12	14.23	15.14	9.93	82.11
سوريا والخليج	0.46	1.42	0.58	0.11	0.18	2.09	1.91	−0.60	0.36	0.54	22.85	8.49	2.86	10.52
فرنسبنك	1.00	1.19	1.07	1.06	2.47	1.52	7.82	1.22	1.03	1.22	14.09	12.93	4.91	39.83
شهبا	1.31	1.15	0.61	0.72	1.92	4.96	6.19	1.86	0.59	1.80	24.37	41.07	12.12	301.63
الشرق	0.15	1.03	1.31	1.93	3.07	5.77	88.14	−0.69	1.29	2.23	10.79	15.28	549.93	60.13
سوريا والمهجر	1.56	1.46	1.03	1.11	2.58	7.75	8.46	0.98	3.67	0.99	21.39	41.29	5.67	100.08
متوسط المصارف	1.08	1.63	2.10	4.54	3.93	8.99	19.88	−1.07	1.33	1.79	29.53	34.77	57.92	90.54

المصدر من إعداد الباحثة على برنامج Excel بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف.

تظهر نتائج قيم مؤشر Minsky تبايناً واضحاً في مستويات هشاشة الربحية بين المصارف. سجل المؤشر انخفاضاً سالباً في عام 2017، وكان بنك قطر الأكثر انخفاضاً حيث بلغ (17.14−)، وذلك بسبب الخسارة الحادة في صافي دخله الذي بلغت (12 ملياراً)[21] . وأيضاً كانت نتائج الأعمال خاسرة لكل من المصارف التالية (الائتمان الأهلي، بيمو، الأردن، العربي، سوريا والخليج، فرنسبنك، سوريا والمهجر، والشرق) في عام 2017[22]. حيث عانت المصارف المذكورة من هشاشة شديدة في الأرباح في هذا العام. وفي المقابل تعكس القيم المرتفعة لبعض المشاهدات قدرة استثنائية على تغطية التزامات الفوائد، مثل بنك الشرق في عام 2022 الذي بلغ صافي دخله (1,458 تريليوناً) مقارنة بمصروفات الفوائد (2,657 ملياراً) [21]. ويمكن تصنيف المصارف من الأكثر هشاشة في الربحية إلى الأقل وفقاً لوقوع متوسطها في مستويات تمويل مؤشر Minsky:

الجدول رقم (7) تصنيف المصارف حسب مستويات مؤشر Minsky (تحوط– مضاربة – بونزي)

اسم المصرف	سوريا والخليج	فرنسبنك	بيمو	الأردن	الدولي للتجارة والتمويل	الائتمان الأهلي	العربي	سوريا والمهجر	شهبا	قطر الوطني	الشرق
مستوى الهشاشة	مضاربة	تحوط									
المتوسط	3.68	6.35	7.27	7.30	10.24	11.66	13.24	14.18	28.29	45.94	52.89

المصدر من إعداد الباحثة على برنامج Excel بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف.

4-7- تقييم الهشاشة المصرفية للقطاع المصرفي التقليدي الخاص العامل في سوريا وفقاً لمصادرها:

تظهر نتائج المؤشرات الثلاث السابقة أن القطاع المصرفي السوري يعاني من هشاشة مصرفية غير متجانسة خلال الفترة (2010– 2023)، حيثُ تتباين مصادر الهشاشة بين المصارف وفقاً لطبيعة كل مصدر من مصادر الهشاشة (الائتمان، الرسملة، الربحية). وهذا ما تأكده نتائج الإحصاءات الوصفية للمؤشرات.

1-4-7- الإحصاءات الوصفية للمؤشرات الثلاثة (Minsky،Taxes ، القروض المتعثرة):

الجدول رقم (8) الإحصاءات الوصفية للمؤشرات

	القروض المتعثرة	Taxes	Minsky
Mean	%32.19	0.56	18.35
Std. Dev	0.22637	0.402213896	55.63
Maximum	%94.81	1.99	549.93
Minimum	%0.00	0.003	−17.14
Kurtosis	0.0585141	0.415990	58.7975349
Skewness	0.7699153	0.88726	6.940980078

المصدر من إعداد الباحثة على برنامج Excel

1. مؤشر القروض المتعثرة: تشير النتائج إلى أن متوسط القروض المتعثرة للقطاع المصرفي التقليدي الخاص خلال الفترة (2010–2023) بلغ (32.19%)، وهو متوسط مرتفع يعكس أن القيمة المركزية لسلوك القطاع المصرفي تتمحور حول مستوى تعثر يتجاوز الثلث من إجمالي القروض، ما يدل على أن الهشاشة الائتمانية تشكل ظاهرة بنيوية وليست حالة هامشية داخل القطاع المصرفي السوري. ومن الناحية الاقتصادية يشير هذا المتوسط إلى هشاشة ائتمانية تتمثل ب ضعف نسبي في جودة المحفظة الائتمانية، وارتفاع مخاطر الائتمان، وهو ما قد

يعكس تأثيرات البيئة الاقتصادية الكلية مثل تباطؤ النشاط الاقتصادي، تقلبات سعر الصرف، ارتفاع المخاطر النظامية، إضافة إلى احتمال وجود تحديات في إدارة الائتمان ومعايير منح القروض ومتابعتها. وفيما يتعلق بالانحراف المعياري البالغ (0.22637) (حوالي 22.6%)، فإنه يشير إحصائياً إلى وجود تشتت ملحوظ حول المتوسط، أي أن نسب القروض المتعثرة ليست متقاربة بين جميع المصارف وخلال السنوات، بل هناك اختلافات واضحة في المؤشر، وهذا ما يأكده معامل الاختلاف CV[26] البالغ (1.42) وهو مرتفع نسبياً ويدل على عدم تجانس البيانات، ما يعني أن القطاع المصرفي لا يتحرك وفق نمط واحد. اقتصادياً، يعكس هذا التشتت اختلافا في الهشاشة الائتمانية بين المصارف، سواءً نتيجة تباين سياسات منح القروض، أو اختلاف جودة إدارة المخاطر ومتابعة التحصيل، أو تفاوت درجة التعرض للصدمات الاقتصادية بين المصارف. وتظهر النتائج أن قيمة التفرطح (0.058) قريبة من الصفر، ما يعني أن توزيع المؤشر قريب من التوزيع الطبيعي. في حين أن قيمة الالتواء الموجبة (0.76) تدل على وجود انحراف نحو القيم المرتفعة في المؤشر، وهذا يعني أن بعض المصارف سجلت قيماً مرتفعة مقارنة بباقي المصارف مثل بنك العربي وسوريا والخليج وشهبا.

2. مؤشر Taxes: تظهر نتائج الإحصاءات الوصفية أن المتوسط الحسابي لمؤشر Taxes بلغ (0.56) وهو أقل من الواحد الصحيح ، وهو ما يدل على أن القطاع المصرفي لا يعاني من هشاشة الرسملة أي ان رأس ماله بالإضافة إلى المخصصات المكوّنة قادر على امتصاص الخسائر الناتجة عن تدهور الأصول، وبالرغم من أنه حسب مؤشر القروض المتعثرة كان يعاني من هشاشة الائتمان إلا أن رأس المال ومخصصات المصارف قادرة على تغطية هذه الخسائر، ويمكن تفسير ذلك بالتزام المصارف بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/ م ن/ب 4) لعام 2007 الذي ينص على الاحتفاظ ب الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة (8%) حسب لجنة بازل الدولية [34]. كما بلغ الانحراف المعياري (0.40) ويدل وجود تشتت في القيم حول المتوسط في القطاع، وهناك اختلاف ملحوظ بين المصارف والزمن. وهذا ما يؤكده المدى بين أعلى قيمة (1.66) وأقل قيمة (0.03). كما تظهر النتائج أن التفرطح (0.41) قريب من الصفر إلى حد ما، يدل على أن توزيع ليس حاداً ولا مسطحاً، بل قريب من التوزيع الطبيعي. بالنسبة للالتواء (0.88726) فهو موجب، أي مائل إلى اليمين، ما يعني وجود بعض المصارف التي سجلت قيماً مرتفعة مقارنة ببقية المصارف مثل بنك العربي وسوريا والخليج.

3. مؤشر Minsky: تظهر نتائج الإحصاءات الوصفية لمؤشرMinsky أن متوسط المؤشر بلغ (18.35)، وهي قيمة تعكس بصورة عامة قدرة جيدة للمصارف على تغطية التزامات الفوائد من أرباحها التشغيلية، ما يشير إلى تمتع القطاع المصرفي التقليدي بهامش أمان مقبول فيما يتعلق بخدمة الديون. إلا أن اتساع نطاق القيم المسجلة، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ (17.14−) وحد أقصى وصل إلى (549.93)، يكشف عن وجود تباين كبير بين المصارف وعبر السنوات المدروسة. وتؤكد قيمة الانحراف المعياري البالغة (55.63) هذا التشتت المرتفع، كما تشير القيمة السالبة للمؤشر إلى تسجيل بعض المصارف خسائر تشغيلية أو عدم كفاية الأرباح التشغيلية لتغطية مصروفات الفوائد في بعض الفترات. كما تشير النتائج إلى أن التفرطح سجل قيمة مرتفعة جداً (58.79)، حيث تدل على توزيع حاد مدبب بعيد عن التوزيع الطبيعي، وأيضاً وجود عدد كبير من القيم المتطرفة. بالنسبة للالتواء (6.94) فهو موجب والتوزيع منحاز بشدة نحو اليمين، بسبب وجود عدد كبير من القيم الكبيرة. وتشير قيم

[26] ويقاس (الانحراف/ المتوسط)، ويستخدم لقياس درجة التشتت للبيانات حول متوسطها، حيث يعكس مدى الاستقرار أو التقلب في السلسلة الزمنية بشكلٍ نسبي وليس مطلقاً. وكلما ارتفعن قيمته دل ذلك على زيادة درجة التباين وعدم الاستقرار بينما تشير القيم المنخفضة إلى تجانس واستقرار أكبر في البيانات.

الانحراف المعياري والتفرطح والالتواء أن المتوسط الحسابي لا يمثل القيم تمثيلاً كافياً، وربما يكون الوسيط أكثر تمثيلاً حيث بلغ (27. 2) وهو يقع ضمن المستوى المضاربة أي هشاشة متوسطة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سوريا أظهر تفاوت بين هشاشة في الأرباح منخفضة حسب المتوسط، وهشاشة في الأرباح متوسطة حسب الوسيط. وهذا الاختلاف بين المتوسط والوسيط يعود إحصائياً إلى وجود قيم متطرفة جداً في مؤشر Minsky لأغلب المصارف. أما اقتصادياً، ترجح الباحثة ذلك إلى الضغوط الاقتصادية التي شهدتها سوريا وخاصة في سنوات بعد 2020 (التي بدأت فيها الأرباح بالارتفاع الكبير)، مثل ارتفاع التضخم، ارتفاع سعر الصرف وتدهور الليرة السورية، وبالتالي قد تكون هذه الأرباح وهمية والهشاشة كامنة في القطاع المصرفي وتظهر في الأجل الطويل.

2-4-7- تحليل المؤشرات الثلاثة معا في مستوى المصرف:

يظهر الجدول التالي مستوى الهشاشة لكل مصرف تبعاً لمصادرها، من خلال مقارنة المتوسط العام لكل مصرف بالقيمة المعيارية لكل من المؤشرات السابقة:

الجدول رقم (9) تصنيف المصارف في مستويات الهشاشة (مرتفعة- متوسطة- منخفضة) تبعاً لمصادرها

	قطر الوطني	الائتمان الأهلي	العربي	سوريا والخليج	سوريا والمهجر	الأردن	الشرق	شهبا	فرنسبنك	الدولي للتجارة والتمويل	بيمو الفرنسي السعودي
هشاشة الائتمان	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
هشاشة الرسملة	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
هشاشة الربحية	منخفضة	منخفضة	منخفضة	متوسطة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف

8) الاستنتاجات والتوصيات:

1- 8- الاستنتاجات:

1) يعاني القطاع المصرفي التقليدي الخاص العامل في سوريا من هشاشة ائتمانية شديدة وفقاً لمؤشر القروض المتعثرة حيث تجاوز المتوسط (10%) في معظم السنوات ولأغلب المصارف، وكان البنك العربي الأعلى هشاشة في الائتمان، والشرق أقلها.

2) لا يعاني القطاع المصرفي التقليدي الخاص من هشاشة في الرسملة وفقاً لمؤشر Taxes، مما يشير إلى امتلاكه قاعدة رأسمالية قوية، وأيضاً التزامه بالمحافظة على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تواجه أنشطته المختلفة، حيث يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية، والتي تم تبنيها من قبل مصرف سورية المركزي.

3) أظهرت نتائج الإحصاءات الوصفية لمؤشرات الثلاث أن القطاع المصرفي غير متجانس، وهناك اختلاف بين المصارف وعبر الزمن، وعلى وجه التحديد مؤشر Minsky.

4) يعاني كل من بنك سوريا والخليج وبنك العربي من هشاشة الرسملة، ما يشير إلى أن الهشاشة في مستوى المصرف، وليس القطاع ككل.

5) عند دمج المؤشرات الثلاثة معاً، يتبين أن أغلب المصارف عانت من هشاشة ائتمانية ولكنها لم تعاني من هشاشة الرسملة، وهشاشة الربحية، مثل (شهبا – بيمو– قطر الوطني – الأردن – سوريا والمهجر – الشرق – فرنسبنك – الدولي للتجارة والتمويل).

6) بنك سوريا والخليج كان الأكثر هشاشة حيث عانى من هشاشة ائتمانية بلغت في المتوسط (42.44%)، وأيضاً من هشاشة الرسملة وبلغت في المتوسط (1.17)، وبالنسبة لهشاشة الربحية فكانت متوسطة بلغت (3.68) وهي في مستوى المضاربة. أما بنك العربي فكان الأشد هشاشة في الائتمان حيث بلغ في المتوسط (66.75)، وعانى أيضاً من هشاشة الرسملة بلغ في المتوسط (1.07)، في حين كانت هشاشة الربحية منخفضة وبلغت في المتوسط (13.24) وهو في مستوى التحوط، ويمكن تفسير ذلك بأن بنك العربي قد يمول التزاماته بالدين.

7) كان بنك الشرق الأقل هشاشة من بين المصارف، فهو الأقل هشاشة في الائتمان وبلغ في المتوسط (15.44%)، ولم يعاني من هشاشة الرسملة وبلغ في المتوسط (0.39)، وسجل أعلى مستوى تحوط (52.92)، وبالتالي لا يعاني من هشاشة في الربحية.

8) مصدر الهشاشة الأساسي في القطاع المصرفي التقليدي السوري الخاص هو هشاشة الائتمان، يليها هشاشة الربحية، حيث كانت زيادة الأرباح تترافق مع زيادة القروض الممنوحة للأغلب المصارف، وهذا ما يؤكد أن المصارف تمول جزء من التزاماتها بالدين. في حين بقيت هشاشة الرسملة أقل حدة على مستوى القطاع وأن كان في الأجل القصير. وقد تظهر هشاشة الرسملة في الأجل الطويل وذلك بسبب ان رأس مال المصرف يتم توظيفه في تغطية خسائر القروض، وليس في أنشطة إنتاجية تعود بالربح على المصرف.

2-8-التوصيات:

1. تحسين كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي التقليدي الخاص العامل في سوريا.
2. العمل على زيادة كفاية رأس المال في كل من بنك العربي وبنك سوريا والخليج.
3. قياس الهشاشة المالية بمؤشرات مرتبطة بمصادر أخرى مثل السيولة.
4. العمل على تعزيز الأرباح الحقيقية في القطاع المصرفي التقليدي الخاص العامل في سوريا.

References:

[1] A. Omran and R. AL-Hamdani,**"Employing The Taxes Indictor to examine Financial Fragility An Analytical Study of Sample of Commercial Banks Listed in Iraq Stock Exchange for period (2004-2019),"** Journal of The Kirkuk for Economic and Administrative Science, (in Arabic), Vol. 12, no.2, pp.78-93,2022.

[2] A. Mahmoud and J. Mohammed, **"Measuring the Financial Fragility of Iraqi Banks: An Applied Study for Number of Iraqi Private Commercial Banks**,**"** Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences, (in Arabic), Vol. 19, no.63, PP. 559-580, 2023.

[3] R. Alkamaha and M. Alshalaby, **"The Impact of Bank Liquidity Risks on Banking Fragility: An Applied Study on Traditional Private Banks in Syria**, **"**Damascus University Journal of The Economic and Political sciences, (in Arabic), Vol. 40, no. 4, PP. 342-367,2024.

[4] A. Ahmad, **"The Impact of The effectiveness of financial Technology in Reducing Financial Fragility Using The (Z- score & Minsky) Models An analytical Study of Banks Operating in Egypt**," (in Arabic), Vol. 16, no. 1, PP,122-184, 2025.
[5] F. Loloh, " **Measuring banking sector fragility for an early warning system in Ghana",** 2015**.** Available at SSRN 2627152
[6] L. Shang, B. Zhou, J. Li, D. Tang, V. Boamah and Z. Pan, **"Evaluating Financial Fragility: A case Study of Chinese Banking and Finance**," Humanities & Social Sciences Communications", 2024, https://doi.org/10.1057/s41599-024-02932-7
[7] M. Audi, M. Kassem and J. Roussel, **" Determinants of banks fragility in the MENA region using a dynamic model,"** The Journal of Developing Areas, Vol. 55, no, 1, 2021.
[8] https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2023/04/11/world-economic-outlook-april-2023.
[9] Financial Stability Board. (2021, September 30). *Financial Stability Surveillance Framework*. Financial Stability Board. https://www.fsb.org/2021/09/financial-stability-surveillance-framework/
[10] D. Diamond and p. Dybvig, " **Bank runs, deposit insurance, and liquidity,**" Journal of Political Economy, Vol. 91, no.3, PP. 401-419, 1983
[11] G. De Vries, **" The simple economics of bank fragility**," (Report No. 2004015), EU random, 2004
[12] J. Creel, P. Hubert and F. Labondance**," The intertwining of credit and banking fragility**," International Journal of Finance and Economics, Vol.26, no. 1, PP. 459-475, 2019.
[13] Basel Committee on Banking Supervision. Basel III*: **A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems*** **(Rev. ed.).** Bank for International Settlements. 2011 https://www.bis.org/publ/bcbs189.htm.
[14] M. Amador and J. Bianchi, "**Bank runs, fragility, and credit easing**," *American Economic Review*, 114(7), pp.2073-2110, 2024.
[15] G. Saibal, **"Credit growth, Bank Soundness and Financial Fragility, Evidence From Indian banking sector**," South Asia Economic Journal, Vol. 11, No.1, PP. 69-98, 2010.
[16] M. Eayd, **"The Impact of Working Capital in an Reducing Financial Vulnerability (Applied Study in Iraq Commercial Banks**," Iraqi University Journal, Vol. 2, no. 63, PP. 474-486, 2023.
[17] È. Tymoigno**,"Measuring Macroprudential Risk: Financial Fragility Indexes**, **"** levy Economics Institute of Bard College, 2011.
[18] F. Kara Fallah, **"The Impact of Financial and Operational Risks on The Traditional Private Commercial Banks Operating in Syria**," (in Arabic), Master's Thesis, Department of Banking and Financial Science, Latakia University, Latakia, Syria, 2018.
[19] I. Salim and G. Ali, "**Impact of Quality and Efficien.cy of Asset on Bank' Performance: Applied Study on Traditional Private Banks Listed on The Damascus Securities Market**," Damascus University Journal of The Economic and Political sciences, (in Arabic), vol. 41, no. 2, PP. 333-351, 2025.
[20] T. Beck, **" Bank concentration and fragility. impact and mechanics",** In *The risks of financial institutions*, University of Chicago Press, 2007.
[21] Financial reports of the banks studied from 2010 to 2023.

[22] R. Alammar and R. Ibrahim, **"An Analytical Study for Financial Failure Ratios in Traditional Private Banks Operating in Syria**," Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies – Economic and Legal Sciences Series, (in Arabic), Vol. 40, no. 1, PP. 201-220, 2018.
[23] F. Kara Fallah, **"A Proposed Aggregate Indicator to Measure the Pressure and Impact of The Financial System on Some Indicators of Economic Activity in Syria**, **"** Ph.D., Department of Banking and Financial Science, Latakia University, (in Arabic), Latakia, Syria, 2025.
[24] N. AL- Hamwi, **"A Proposed early Prediction Model For Financial Failure in Syrian Private Banks,"** Master's Thesis, Department of Banking and Insurance, Damascus University (in Arabic), 2016.
[25] Z. Ismael,"**Credit Risks: Forecasting, Their Relationship With Other Banking Risks and Their Impact on The Market Value (An applied Study on The Private Traditional Commercial Banks Operating in Syria**," Ph.D., Department of Banking and Financial Science, Latakia University, (in Arabic), Latakia, Syria, 2021.
[26] The Council of Monetary and Credit,2017, Decision no. 52. https://cb.gov.sy/.
[27] Y. Mahmoud, I. Alia and R. Solimano, **"The Repercussions of Unilateral Economic Sanctions on The Syrian Economy: US Sanctions as A model**," Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies – Economic and Legal Sciences Series, (in Arabic), Vol. 45, no.61, PP. 363-377, 2023.
[28] The Council of Monetary and Credit,**" Legislation and Regulations,"*** the Central Bank of Syria*, 2023. [online]. Available: https://cb.gov.sy/index.php?page=list&ex=2&dir=laws&lang=1&sorc=2&service=5&act=581.
[29] R. Jesswein,**" Bank failure models: A preliminary examination of the "Texas" ratio,**". Proceedings of the Academy of Banking Studies, Vol. 9, no. 1, PP. 2–6, 2009.
[30] L. Alkhateeb and N. Hashem, **"The Impact of Banking Financial Default on The Performance of Syrian Private Banks**," Homs University Journal, (in Arabic), vol. 44, no.10, PP. 109-134,2022.
[31] R. Mulligan,**" A sectoral analysis of the financial instability hypothesis,"** The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol. 53, no. 4, PP. 450–459, 2013.
[32] The Annual Report Issued by the Central Bank of Syria in The Years (2017-2018).
[33] E. Housen, **"Determinants of The Stock's Market Value (An Applied Study on Banks Listed in Damascus Securities Exchange),"** (in Arabic), Master's Thesis, Department of Banking and Financial Science, Latakia University, Latakia, Syria, 2025.
[34] The Council of Monetary and Credit,**" Legislation and Regulations,"*** Central Bank of Syria*, 2007. [online]. Available: https://cb.gov.sy/index.php?page=show&ex=2&dir=items&Ser=&cat_id=550&lang=1